



صباح الثلاثاء.

بقلم الدكتور نادر رياض

المرحلة المقبلة

إن المرحلة المقبلة في غرفة القاهرة التجارية تحتاج إلى مجلس إدارة قوى صاحب اتجاه متطور يواكب الأحداث الاقتصادية العالمية ويناقش مشاكل التجار بوضوح تام وي طرح وجهات نظر إيجابية تنهض بمسيرة المستقبل الاقتصادي للبلاد.

وينبغي على المجلس القادم أن يعطي مساحة واسعة لمناقشة قضايا مهمة على رأسها الغش التجاري الذي تزايدت حدته بدرجة كبيرة خلال الفترة الماضية وتسببت في أضرار كبيرة للتجار والمنتجين ولا شك أن غرفة القاهرة مطالبة بأن تقوم بدور أكبر في فض المنازعات بين التجار والجهات الحكومية مثل مصالح الضرائب والجمارك والهيئات الأخرى وبين التجار بعضهم البعض نظرا لأن الغرفة كمنظمة أهلية تضع آلية للتحكيم في هذه الخلافات يلتزم بها الجميع بما يساعد على توفير الكثير من الوقت والمال والجهد للتجار ويخفف من حدة الأزمات التي يواجهونها بما يؤدي إلى الخروج من أزمة التعثر وهذه الآليات تساهم بدون أدنى شك في تراجع حالات البروتستو في المرحلة المقبلة بما تقدمه الغرفة للتجار من خدمات ومساعدة المتعثرين بالشكل اللائق الذي يحول دون تعثر أي منهم وبما يحافظ على استكمال المسيرة التجارية.

ونأمل أن تشهد المرحلة المقبلة زيادة اسهامات غرفة القاهرة في الاتحاد العام للغرف التجارية بدرجة تتناسب مع قدرتها وقوتها بالنسبة للغرف الأخرى حيث تضم 60% من التجار على مستوى الجمهورية بما يجعلها تمثل قاعدة عريضة من التجار ويستلزم ذلك أن تتناسب مساهماتها بقدر عدد التجار الذين يشرفون بالانتماء إليها وهو الأمر الذي يساعد على النهوض بمستوى الأنشطة التجارية والاستثمارية المختلفة بما ينعكس على تحقيق مؤشرات اقتصادية كبرى ويؤدي إلى تخفيف حدة الركود التي لا تزال تسيطر على كل القطاعات التجارية بالأسواق والتي آن لها أن تختفي من الأسواق من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساعد على توفير كل الخدمات للتجار والمستهلكين.